فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى اللقاء الفكرى بمعرض الكتاب

مجلس الشعب يراقب الحكومة وليس مستأنسا لها وكثيرا مايدخل تعديلات على التشريعات

اكد الدكتوراحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب انه لم يصدر من المجلس اى قانون يسمح بطرد ساكن من مسكنه، وقال فى اللقاء الفكرى الذى اقيم مساء امس الاول على هامش معرض الكتاب ان المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية قانون قديم وقالت انه لايجوز ان يمتد عقد الايجار بعد الدرجة الاولى ورفع الملاك قضايا على ساكنين لاقارب من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة فحكمت المحاكم بطردهم بناء على حكم المحكمة الدستورية وليس بقانون من المجلس .. موضحا ان هذه المشكلة تكمن فى احكام القضاء وليس فى التشريع.

د. سرور فى ندوة بمعرض الكتاب

جانب من الحضور باللقاء الفكرى بمعرض الكتاب

تصوير: عادل أحمد

نرفض ألفاظ الاتهام للأعضاء.. ولم يدن أحد من ٣٠ عضوا رفعت عنهم الحصانة

لاخلاف بين المجلس والصحافة ومايُنشر بالصحف يستخدمه الأعضاء فى الإحاطة والأسئلة

الجهاز المركزى يشهد بأن حسابات مجلس الشعب أدق حسابات

وأضاف سرور ان المجلس يمارس سيادة الشعب فى حدود الرقابة والتشريع وبدونه لايمكن إحداث التطور المطلوب فى جميع المجالات.

وأشار إلى ان المجلس يراقب الحكومة التى هى مسئولة أمامه بالاضافة الى ان مصر اخذت كذلك بنظام المجالس الرئاسية فاصبحت الحكومة مسئولة ايضا امام رئيس الجمهورية.

وأكد ان احزاب المعارضة بالمجلس قدمت رأيها فى كل التشريعات التى عرضت على المجلس بل ان اعنف ادوات الرقابة وهى الاستجوابات كانت من المعارضة مشيرا إلى ان حرية الراى مكفولة للجميع ووزن المعارضة اكبر من التاحية الكمية.

ونفى بشدة ماتردد عن ان اعضاء المجلس جاءوا للتصفيق للحكومة فقط مشيرا الى ان اغلب التشريعات التى قدمتها الحكومة ادخل عليها الأعضاء الكثير من التعديلات لأن المجلس هو الذى يعبر عن تطور ولحتياجات المجتمع.

ورفض الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الالفاظ التى اطلقت على بعض الاعضاء مثل نائب الصفقة والنائب الصنايع ونواب القروض واتهامهم بالفساد..وقال انه من الخطأ اطلاق مثل هذه الالفاظ لان الاصل فى المتهم البراءة موضحا ان نواب القروض يمثلون الان امام المحكمة فكيف احكم عليهم بالفساد.

وكشف عن ان عدد النواب الذين رفعت عنهم الحصانة بلغ حتى الان ٣٠ نائبا ولم يحكم بادانة واحد منهم فيما عدا حالة واحدة حكم بالسجن فيها منذ ثلاث سنوات الا ان الحكم الغى فى النقض وقضى ببراءة هذا النائب.

وحول استخدام الكمبيوتر فى عمليات فرز الاصوات فى الانتخابات بدلا من الفرز اليدوى ومايمكن ان يصاحبه من تزوير او نقل صناديق .. قال سرور ان العبرة بالمعلومة والتى يمكن ان تزور لان الكمبيوتر وسيلة تسجيل وليس ضمانا مؤكدا..موضحا ان جميع الحالات التى عرضت على المجلس وطعن فى عضويتها لم تثبت فيها المحكمة أن صندوقا قد غير لصالح منافس اخر.

ونفى رئيس مجلس الشعب ماتردد عن بطلان عضوية ثلثى اعضاء المجلس .. وقال ان المحكمة لم تحكم بذلك لان المجلس هو الفيصل الذى يحكم فى صحة العضوية مشيرا الى ان محكمة النقض هى المحقق والمجلس الحرية فى الاخذ برايها او رفضه.

وأوضح ان المحكمة قالت ان محاضر فرز الاصوات لم يوقع عليها جميع اعضاء لجنة فرز الاصوات والمجلس رأى ان ذلك لايعنى بطلان الانتخابات ويكتفى بتوقيع رئيس اللجنة وامينها أما ماقيل عن أداء الموظفين باصواتهم فى الانتخابات فان العبرة تكون بالفارق فى الاصوات والعيب يجب ان يكون مؤثرا اى ان تصويت مائة متوف لايؤثر فى مرشح فاز بفارق اكثر من الفى صوت مؤكدا ان المجلس يحترم احكام القضاء.

وحول الحوادث التى تقع اثناء الحملات الانتخابية .قال سرور ان مايحدث من ضرب وقتل يكون بين انصار المرشحين وهى احتكاكات موجودة منذ نشأة الحياة البرلمانية فى مصر.

وأكد أن المرشح الذى يصرف ملايين الجنيهات من ماله الخاص على الحملات مرفوض داخل المجلس لأن هذا امر ممنوع ..وقال ان الصوف يكون من جانب انصاره.

وردا على سؤال حول نوم الاعضاء فى الجلسات .قساءل رئيس مجلس الشعب كيف ينام النائب وهو يعيش لحظات خطيرة مشيرا الى ان الجلسات تمتد فى احيان كثيرة الى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى مما يصيب البعض بالإرهاق ..ورفض وصف تقسيب النواب بالتزويغ لان النائب ليس تلميذا .وقال ان هناك معيارا لصحة انعقاد الجلسة وهو حضور نصف عدد الاعضاء وعند المناقشة يجوز ان يخرج البعض ولكن عند التصويت لابد من توافر الاغلبية وفى كل البرلمانات لايواظب على الحضور الا للعضو المهتم بالموضوع.

وأكد سرور انه رغم ان لاتحة المجلس لاتجعله خاضعا للجهاز المركزى للمحاسبات إلا انه طلب بنفسه ان تخضع حساباته لرقابة الجهاز ولرقابة لجنة الخطة والموازنة بالمجلس موضحا ان الجهاز المركزى يشهد ان لدق حسابات هى حسابات المجلس.

وحول معنى عبارة المجلس سيد قراره قال سرور انها تعنى سيد اختصاصه وقيلت بمناسبة الفصل فى الطعون الانتخابية اى ان المجلس هو المختص بالفصل فى صحة عضوية اعضائه.

وشدد رئيس مجلس الشعب على ان المجلس ليس مستأنسا للحكومة بدليل كم الاستجوابات والاسئلة وطلبات الاحاطة التى قدمت للحكومة حتى الآن .. غير انه قال ان الفترة القليلة المخصصة بالتليفزيون للجلسات ومايُنشر بالصحف بعد قليلا مما يعطى فكرة خاطئة عن المجلس مؤكدا انه لو نشرت الصحافة اخبارا كثيرة عن المجلس لتغيرت صورته لدى الرأى العام.

وأكد انه لم يحدث ان تقدم نائب بطلب قانونى لسحب الثقة من وزير عقب تقديم استجوابه لان طلبه يجب ان يكون موقعا من عشر أعضاء المجلس أى ٤٦ عضوا وهذا لم يحدث وبالتالى كانت نتيجة كل الاستجوابات الانتقال الى جدول الاعمال.

وحول عدم تشغيل اللوحة الالكترونية بالمجلس فى التصويت على مشروعات القوانين والاتفاقيات التى تعرض عليه. قال سرور ان هذه اللوحة موجودة منذ عام ١٩٧٩ حيث كان عدد الاعضاء وقتها ٣٦٠ عضوا ولما زاد العدد الآن الى ٤٥٤ عضوا تعذر استخدامها وتستخدم فقط فى تحديد زمن الكلمات للاعضاء.

وردا على سؤال حول تغيير الدستور لتداول السلطة .قال رئيس مجلس الشعب ان الدستور يطبق عند مفاهيمه وليس عند وضعه وكافة الاصطلاحات الواردة بالدستور متروكة للتطور وان نصوص الدستور الحالى لاتمثل عقبة امام التقدم والتطور ولايوجد فيه مايحول دون ذلك ومن يرد ان يرشح نفسه للرئاسة فان الدستور حدد طريقا لذلك وهوان يرشحه ثلث اعضاء المجلس ثم يوافق عليه الثلثان ثم يعرض اسمه وهناك من تقدموا ورفضوا لانهم لم يسلكوا هذا الطريق.

وأكد الدكتوراحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب انه رغم الهجوم على المجلس الا ان المجلس كان لها اكبر تأثير فى الحياة السياسية والاقتصادية .وقال إننى لا اتخذ النقد نقطة سلبية وانما على انه امال نريد ان نصل اليها.

وشدد سرور على عدم وجود خلاف بين المجلس والصحافة .وقال ان مايُنشر بالصحف يستخدمه الاعضاء فى طلبات الاحاطة والاسئلة.

وردا على سؤال حول تطوير دور مجلس الشورى .قال سرور ان للشورى اختصاصا تشريعيا وجوبيا بالنسبة للقوانين المكملة للدستور ويجوز لرئيس الجمهورية ان يحيل اليه مايشاء من تشريعات وموضوعات وهذا ماحدث مؤخرا بالنسبة للاتفاقيات الدولية التى لها قوة القانون والممارسة هى التى ستكشف عن الاحتياجات وهل سيتحول الى مجلس تشريعى اخر ام يستمر كما هو.

وحول دور المجلس من الأزمة العراقية الاخيرة .قال سرور ان المجلس وقف ضد الهجمات الامريكية البريطانية لان شعب العراق هو الذى يدفع الثمن وليس الحكومات ونحن لانقبل أن يتعرض اى شعب عربى لهجوم وهذا الموقف يتفق مع الشرعية الدولية لاننا نرى ان دولتين انفردتا بالقرارات دون مجلس الأمن وبالتالى انهارت الارادة الجماعية للامم المتحدة .كما طالبت وفود مصر فى الاتحاد البرلمانى الدولى والعربى برفع الحصار عن شعب العراق.

واكد ان من افضل الانجازات السياسية التى تحققت مؤخرا نجاح الرئيس حسنى مبارك فى نزع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا..وقال لولا تدخل الرئيس شخصيا لانفجرت الأزمة وحاولت اسرائيل والعراق وايران ان تستغل الموقف.

وأشار الى أن الاتحاد البرلمانى العربى كان اول منظمة عربية طالبت برفع العقوبات عن ليبيا حتى قبل الجامعة العربية. ،وطالب الاتحاد الحكومات أن تعمل لدى الأمم المتحدة على رفع هذه العقوبات مشيرا الى ان هذا الطلب ادرج على جدول اعمال الاتحاد البرلمانى الدولى الذى سيعقد فى بروكسل فى ابريل القادم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية